المحور الخامس: القياس في نظرية المحاسبة

أولا: مفهوم القياس المحاسبي

يرجع أصل القياس بشكل أساسي إلى العلوم الطبيعية والتي تعتمد أساس على قياس الخواص الطبيعية الملموسة كالوزن الطول..، بينما الخواص المعنوية فهي لا تخضع للقياس، إلا انه وفي منتصف القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت شمولية الخواص المعنوية للقياس وبالتالي أصبح بمقدور العلوم الاجتماعية أن تستفيد من تطبيقات النظرية الحديثة للقياس.

تجدر الإشارة بأن للقياس أصل في العديد من العلوم منها:

- **أصل اقتصادي:** حيث يقيس الاقتصاديون القيمة بمقارنة المنافع التي يحصلون عليها وقد استخدم الاقتصاديون العمل في قياس القيمة باعتباره الأصل في خلق السلع الاقتصادية.
- **أصل في علم الإدارة:** يعني القياس تقويم أعمال المؤسسة بواسطة المعايير التي تهتم بتحديد التنفيذ السريع لتلك الأعمال.

ولقد عرف القياس المحاسبي من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية على أنه: **قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والحاضرة والمستقبلية بناء على ملاحظات سابقة بموجب قواعد محددة.**

ويتميز القياس المحاسبي بالخصائص التالية:

- ✓ **الموضوعية:** تمثل الموضوعية صفة أساسية في القياس المحاسبي وذلك نظرا لأنها تؤكد الثقة في المعلومات المحاسبية وكلما زادت الموضوعية زادت إمكانية الاعتماد على نتائج القياس، ولا يوجد اتفاق بين المحاسبيين على مفهوم موحد للموضوعية، وتعني الموضوعية في القياس عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحثه أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي. حيث يركز هنا على الانفصال بين المقاييس والشخصية القائمة بعملية القياس أي يجب على النظام المحاسبي الابتعاد عن الاعتماد على الحكم الشخصي.
- ✓ **الملائمة:** يقصد بها أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من القياس وهذا ما يتحقق عندما تعكس المعلومات صورة واضحة ودقيقة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معنية.
- ✓ **التلاؤم:** تعني أن تكون ضوابط القياس وأدواته ملائمة للظروف المحيطة، وما يؤكد على أهمية هذا المعيار هو أن الاعتماد على التكلفة التاريخية في القياس في اقتصاد يعاني من معدلات تضخم مترفعة سيقود بلا شك إلى تضليل المستخدم لنتائج القياس المحاسبي وبالتالي عدم تحقيق أهداف القياس وإخلال العلاقة المرغوبة بين نتائج القياس وأهدافه.
- ✓ **القابلية للقياس الكمي:** نظرا لتعدد المقاييس الكمية وتنوعها وتعدد العناصر موضوع القياس فان هناك حاجة إلى مقياس كمي عام وموحد يمكن استخدامه على كل هذه العناصر المختلفة. وتعتبر النقود المقياس العام والموحد للتعبير عن القيمة المالية، وقد اعتمد عليها المحاسبون بصفة مطلقة للتعبير الكمي عن نتائج القياس المحاسبي وذلك منذ ظهور علاقة الدائن والمدين.

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن **القياس المحاسبي يشتمل على الصفات التالية:**

- **الثبات:** أي مدى اتساق صفات الشيء المقاس مع صفات المقياس المستخدم في قياسه؛
- **الدلالة:** تعني مدى جوهرية ودلالة النتائج المتحصل عليها من عملية القياس.
- **الصدق:** أي أن يتم قياس موضوع القياس بذاته (دون غيره).

ثانيا: مراحل عملية القياس المحاسبي

يمكن ابرازها في ما يلي:

المرحلة الأولى: تحديد الخاصية محل القياس (الأحداث)

تعد الخاصية محل القياس أحد الأنشطة والفعاليات (ذات الطابع المالي والإداري والخدمي والتجاري والإنتاجي والتسويقي ...) والتي ستؤثر عند حدوثها على المركز المالي للمؤسسة، حيث تكمن المشكلة هنا في عدم القدرة على التحديد الدقيق للخاصية محل القياس.

المرحلة الثانية: تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس

إن تحديد المقاييس المناسبة لقياس كل عملية يتوقف على طبيعة عملية القياس وعلى نوع الخاصية محل القياس، حيث إن التعداد النقدي هو مقياس مناسب عند القيام بعملية قياس الأرباح في حين انه غير مناسب في عملية قياس الطاقة الإنتاجية، حيث يكون المقياس المناسب في هذه الأخيرة هو مثلا عدد الوحدات...

المرحلة الثالثة تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس

توجد العديد من الأساليب المعتمدة في علمية القياس المحاسبي لذلك فان تحديد أي هذه الأساليب مناسب في تنفيذ عملية القياس المحاسبي يتوقف على:

-الهدف من عملية القياس

-الأفق الزمنية لعملية القياس

ثالثا: أساليب القياس

تأخذ عملية القياس المحاسبي صيغا متعددة نذكر منها ما يلي:

- ✓ **أسلوب القياس التاريخي:** إن إتباع هذا الأسلوب يستلزم تبني أساس تقويم وقياس تاريخي انسجاما مع تاريخ وقوع وتسجيل الحدث ذاته بالأسعار التي كانت سائدة آنذاك. إن هذا الأسلوب يستخدم بشكل أساسي في قياس وتقويم الأصول الثابتة والذي يتم على أساس تكلفتها التاريخية في تاريخ الحصول عليها بغض النظر عن تساوي تلك الأصول في الوقت الحاضر.
- ✓ **أسلوب القياس التاريخي المعدل:** يتخذ هذا الأسلوب من القياس التاريخي أساسا له، لكن يأخذ بعين الاعتبار كافة التغييرات والتعديلات التي تطرأ على أداة القياس لمجاراة الواقع واعتماد السعر الجاري في السوق هو الأساس في التقويم والقياس لتامين عرض القيم الاقتصادية بمدلولاتها الحقيقية انسجاما مع ما يطرأ عليها من تغييرات وتعديلات.

- ✓ **أسلوب القياس الجاري:** جوهر هذه الطريقة هو اعتماد أساس للقياس يختلف عن أساس التكلفة التاريخية ويكون الأساس المقترح هو الأسعار الجارية المبنية على أساس أسعار السوق أو صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق أو تكلفة الإحلال.
- ✓ **أسلوب القياس المستقبلي:** يذهب هذا الأسلوب أبعد فيما يخص مسالة تاريخ التقويم والقياس إذ انه لا يرفض الأساس التاريخي فحسب بل يرفض الأسعار الحالية، إذ أنه يدعو لإعتماد تنبؤات الأسعار في المستقبل واستخدامها كأساس للتقويم والقياس، حيث إن تطبيق هذا الأسلوب ينسجم مع أهمية وفعالية تطبيق أنظمة الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية.